شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2006

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

للاتصال:

ص.ب:14/5792، المزرعة: 1105 – 2070
بيروت – لبنان
هاتف: 366 319 1 961+
فاكس: 636 815 1 961+
البريد الاكتروني: annd@annd.org
الموقع الإلكتروني: www.annd.org

يتضمن هذا التقرير:

رسالة من المدير التنفيذي 5

مقدمة برامج شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 7

نشاطات الشبكة في مجال التجارة والعولمة 9

نشاطات الشبكة في مجال التنمية 15

نشاطات الشبكة في مجال الديموقراطية والاصلاحات 23

التقرير المالي 31

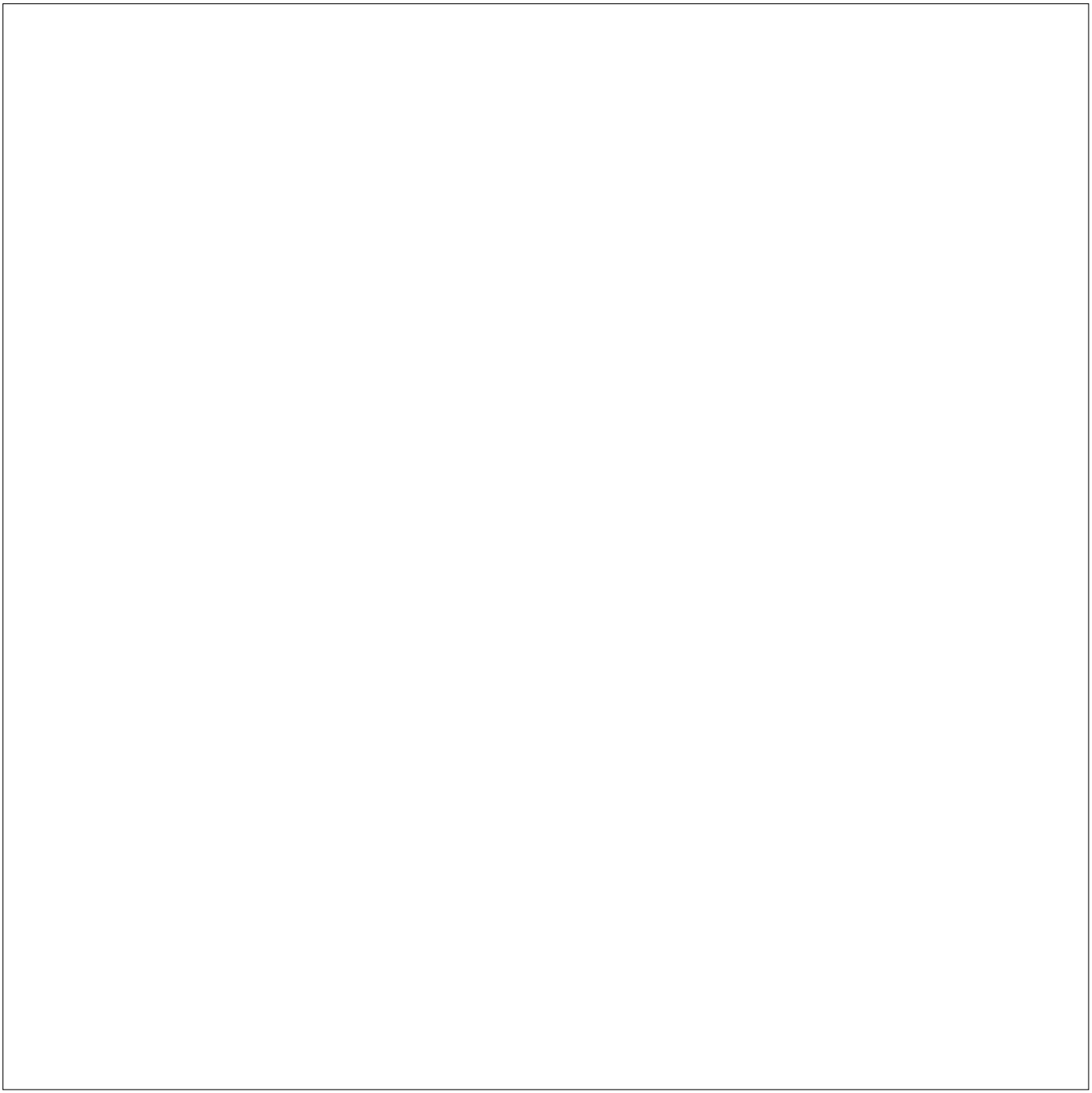

تقديم المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يشكّل العام 2006، نهاية لمرحلة تميزت بتطبيق خطّة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية الذي دام سنتين، وقد شهدت الشبكة فترة تقدّم مهمّة في عملها المؤسساتي وبكونها شبكة في آن واحد. وقد ارتكز العمل الذي طُبّق في هذه الفترة الزمنية، على نتائج سياسة التخطيط الاستراتيجيّة التي أُطلقت في كانون الأول /ديسمبر 2003، وانتهت مع نهاية العام 2004.

ركّزت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اهتمامها، على تمكين المجتمع المدني العربي وتعزيز دوره في المشاركة. فلطالما ركّز المجتمع المدني العربي على البرامج الخاصة بتقديم الخدمات، وعلى تطبيق المشاريع والبرامج التنموية، غير أنّه قليلاً ما يسعى الى المشاركة في رسم السياسات في مواجهة تحديات المجتمع، والعمل عبى انضاج سياسات التغيير الحقيقي. كما و تقوم أولويات شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، على تعزيز الاستراتيجيات المجتمع المدني في المجالات التالية:

(1) العولمة و التجارة، (2) الإصلاحات الديمقراطي، (3) سياسات التنمية. وتجدر الاشارة الى انه تمّ تطوير استراتيجية الشبكة، ومخطّط عملها، بالتعاون الوثيق مع لجنة التنسيق، وقد أقرّتها الجمعية العمومية في حزيران/ يونيو 2005 .

بُعيد هذه الفترة، وبغية الاستفادة من التجارب السابقة، طوّرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، اتصالاتها وشراكاتها مع عدد من الشبكات الدولية كشبكة العالم الثالث، والراصد الاجتماعي، وتحالف سيفيكس العالمي للمواطنين، ومنتدى مونتريال العالمي، و«عالمنا ليس للبيع»، وواقع المساعدة، والشبكة الآسيوية–الباسيفيك للابحاث، والمجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي. فقد ساهمت شراكة الشبكة مع هذه الشبكات والمجموعات، ومشاركتها الفعّالة فيها، في إفساح المجال أمامها، لإيصال صوتها وطرح التحديات العربية في عدد من المؤتمرات العالمية، كاجتماع منظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في هونغ كونغ (في كانون الأول/ ديسمبر 2005)، والمنتدى الاجتماعي العالمي الذي عُقد في (بورتو أليغري عام 2005 وفي نيروبي عام 2007)، والشراكة الأوروبية المتوسطية (لوكسمبورغ في آذار/ مارس عام 2005، وفي المغرب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، إضافة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس عام 2007)، كما في منتديات

عالمية وإقليميّة أخرى.

كما وستعمل الشبكة خلال الفصل الثاني من العام 2007على تطوير الخطة وبرنامج العمل للأعوام الثلاثة المقبلة، 2008– 2010. حيث سترتكز على تقييم شامل لبرنامج الشبكة، تتبعها عملية تخطيط استراتيجيّة. كما أنّ نجاح هذه العملية، يعتمد على مشاركة الأعضاء لاسيما لجنة التنسيق، وموافقة الجمعية العمومية.

من الجدير بالذكر أنّ دور الشبكة يواجه تحديات التطوير الاستراتيجي رداً على التحديات الإقليمية التي يواجهها المجتمع المدني.

و تتضمّن هذه التحديات، (1) غياب السلام، والأمن والاستقرار (2) العراقيل التي تواجه عمليات الإصلاح (3) مستوى التنمية المتدني ، وضعف السياسات التنموية في الدول العربية. إضافة إلى ذلك، يواجه عمل الشبكة تحديات داخلية أخرى، تتعلّق ببنى المجتمع المدني في الدول العربية، كنقص في المواد الأساسيّة، وموارد تمكين المجتمع المدني، الرؤى والمهمّات المحدودة، وغياب الاستراتيجيات الشاملة بين ممثلي المجتمع المدني في الدول العربية.

ستشكّل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى التنسيق الإقليمي، والمشاركة الفاعلة مع قوى المجتمع المدني الدولي الفاعلة، عاملاً متكاملاً لاستراتيجية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. كما تستمر الشبكة في التعلّم من التجارب والتحديات التي شهدتها في الفترة السابقة، وتستفيد من تجارب شبكات في مناطق أخرى، بغية تطوير أدائها باستمرار، وزيادة تأثيرها على آليات صنع القرار، بصفتها شبكة إقليمية تؤيد وتعزّز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذي

التقدّم الذي شهدته برامج الشبكة خلال العام 2006

شكّل العام 2006 تحدياً كبيراً باالنسبة الى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. ففي الجزء الاول من العام 2006، كانت الشبكة تعمل على تطوير قدراتها الخاصة بالموارد البشرية، وآليات التقييم المعتمدة وهيكلية برامجها وموقعها كشبكة في المجالات الثلاثة لبرامجها؛ السياسات التنموية، والتجارة والعولمة، والإصلاح والتغيير الديمقراطية.

في تموز/ يوليو 2006، واجهت الشبكة تحدياً مهمّاً يتعلق باستدامة برامجها، ويُعزى سبب ذلك إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث مقر المكتب التنفيذي للشبكة. وخلال هذه الفترة، التي امتدّت بين تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006، (نهاية العدوان العسكري)، ومرورا بأيلول/سبتمبر 2006، لم يستطع معظم افراد الطاقم العامل في الشبكة من الوصول إلى مقرّ عمله، كما كانت عملية متابعة تطبيق البرامج تواجه صعوبات كبيرة. غير أنّ المكتب التنفيذي نجح في إتمام مسؤولياته الخاصة بتنفيذ البرامج وفق خطة عمل العام 2006. فبعد فترة وجيزة من شهر تموز، نظمت الشبكة المؤتمر الإقليميّ للحملة العالمية لمكافحة الفقر في السودان خلال شهر أيلول/سبتمبر، والتدريب الإقليمي للشباب حول المناصرة وحملات الضغط والتأثير في بيروت خلال شهر تشرين الأول/نوفمبر، وورشة عمل حول اتفاقيات التجارة الحرّة في القاهرة، إضافة إلى التدريب الإقليميّ حول أهداف الألفية للتنمية في الرباط خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

إضافة إلى ذلك، فقد أسهم مكتب الشبكة التنفيذي طوال فترة العدوان على لبنان بنشر معلومات وتقارير يوميةحول عواقب الحرب على المجتمع اللبناني، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. لمعلومات أكثر حول النشرات اليومية التي وزعها مكتب الشبكة التنفيذي خلال فترة الحرب، والتي نُشرت على المستويات الإقليمية والدولية الرجاء الاطّلاع على الموقع الإلكتروني التالي www.annd.org/subindex.asp.

اما الوسائل المعتمدة في استراتيجية تنفيذ برامج شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية فهي التالية:

بناء على مخرجات تنفيذ البرنامج لعام 2005، شهدت برامج الشبكة خلال العام 2006 دفعة إضافياً باتجاه الترتكز على التالي: (1) تطوير آليات التشبيك، والتحالفات على المستوى الوطني، (2) تطوير مصادر المعلومات ووسائل نشرها

(النشرات الدورية والمواقع الالكترونية)، (3) التواصل والشراكة مع المنظمات والحملات دولية، (4) التوجه البناء نحو إشراك الحكومات في الحوار حول الديمقراطية، والسياسات التجارية، والعمليات التنموية مع منظمات المجتمع المدني (5) بناء برامج تدريب ترتكز على خبرة الشبكة في مجال العمل على التشبيك وحملات الضغط والتأثير.

ووفقـاً لذلك، شهد العام 2006 التزام الشبكة بإنشاء موقع إلكتروني للنداء العالمي لمكافحة الفقر في المنطقة العربية، (www.gcaparabregion.org). كما شاركت الشبكة في تطوير وتطبيق برامج تدريب حول أهداف الألفية للتنمية، شاركت فيها منظمات من المجتمع المدني ووسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، فقد نظمّت الشبكة خلال شهر آذار/مارس 2006، المؤتمر الدولي للنداء العالمي مكافحة الفقر، الذي شكّل تجديداً للنداء بغية متابعة هذه الحملة العالمية في العام 2007 . وبالإضافة الى ذلك، فضمن إنجازات العام 2006 جاءت شراكة الشبكة مع شبكة العالم الثالث، ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وذلك في اطار تنظيم الاجتماع الإقليميّ حول اتفاقات التجارة الحرّة في المنطقة العربية، ومشاركة الشبكة الفاعلة والاساسية بتنظيم المؤتمر الدولي حول الديمقراطيات الجديدة والمستعادة لعام 2006 ذي المسار الثلاثي الأطراف: الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، وذلك في الدوحة –قطر.

وفي هذا السياق، تتابع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من خلال اعضائها العمل على حملة حول سياسات الإصلاح، والتنمية، والتجارة، وذلك في اطار الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة العربية.. كما تتابع الشبكة المراجعة والتقييم المستمرين لتجربة التشبيك بهدف التوصّل إلى آليات فاعلة لخدمة رسالتها ورؤيتها. ووفقاً لذلك، اصدرت الشبكة عدد من التقارير والاوراق المختلفة حول المجتمع المدني وتحدياته في المنطقة العربية (والذي يمكن أن طلبها من مكتب الشبكة التنفيذي).

في الفصول التالية تجدون تقريراً مفصّلاً حول تنفيذ برنامج الشبكة للعام 2006.

تمثِّل الوفرة في اتفاقيات التجارة الحرة الأخيرة المعقودة على المستوى البيني والإقليمي ومتعدد الأطراف، من خلال «منظمة التجارة العالمية» والشراكة الأوروبية–المتوسطية، واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وغير ذلك من الاتفاقيات الإقليمية والبنية، تمثل تحديات حاسمة بالنسبة إلى المنطقة العربية. فالاقتصاديات والمؤسسات العربية، التي لطالما كانت منغلقة، على وشك أن تدخل مرحلة جديدة من التعرض والانكشاف المتزايدين على المستوى العالمي. إذ بالاضافة الى محدودية القدرات التفاوضية لدى الحكومات العربية ومستوى الوعي المتدنٍّ في ما يتعلق بالمسائل التجارية ضمن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، ثمَّة ندرة في الدراسات التي تستكشف العوامل المؤثِّرة (سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم قانونية...) التي تخلفها هذه الاتفاقيات على البلدان العربية.

التجارة باعتبارها وسيلة للتنمية:

لم يتم درس الروابط التي تصل ما بين التجارة والتنمية على أيدي الخبراء والعلماء وناشطي المجتمع المدني والحكومات إللا مؤخَّراً. تعتقد «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» أنَّ التجارة يمكنها أن تكون إحدى الأدوات الرئيسية للتنمية، ويجب أن يُرى إلى تحرير التجارة باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وليست غاية في حد ذاتها. فالسياسات التجارية يجب أن تكون جزءاً متكاملاً من الخطط الموجَّهة نحو تحقيق «أهداف التنمية الألفية» (MDGs)، والقائمة على الأولويات الوطنية (القومية) والإقليمية. وبالتالي، يجب ألا يكون الهدف تحرير التجارة، ولكن وضع السياسات التجارية التي تؤمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجميع. في هذا الاطار، ليس ثمَّة رابط ضمني بين كل من التجارة والتنمية، وبالتالي فإنَّ «الشبكة» تؤمن بأن مسألة علاقة التجارة والتنمية ينبغي أن تُستكشف ويجري تحرِّيها أكثر فأكثر.

لمنظمات المجتمع المدني دور لتضطلع به في مسألة التجارة:

تعتقد «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» أنَّ دور منظمات المجتمع المدني جوهري إذا كانت السياسات التجارية ستوجَّه نحو تحقيق «أهداف التنمية الألفية» ودعم السياسات الوطنية (القومية) ذات التوجهات التنموية. وبالتالي، فإنَّ وضع سياسة للتجارة يجب أن يقوم على عملية شفافة وإشمالية تتضمَّن حواراً متميزاً ومُمأسساً يجمع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وستواصل «الشبكة» رفع مستوى توعية المجتمع المدني وتزيده وتقويه وستبني قدراته حيال مسألة التجارة، وذلك بالعمل على ما يلي:

- تعزيز السياسات التي تقر بكون التجارة وسيلة ممكنة للتنمية وليست غاية في حد ذاتها.
- الدفع باتجاه القيام بالتقويمات الاقتصادية–الاجتماعية لسياسات التحرير التجاري، قبل توقيع أي اتفاقيات تجارية لاحقة.
- المدافعة والنصرة من أجل إفساح المزيد من مجال أمام البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني في وضع سياسات التجارة.
- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات التي تتحرى أثر الاتفاقيات التجارية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني على البلدان العربية.
- تقوية الصلات والروابط بين مختلف الخبراء والعلماء ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية (مع الاخذ بعين الاعتبار اهمية إقامة علاقة مع مجموعات رجال الاعمال الناشطة في هذا المجال)، بغية تحري سياسات التجارة والتنمية المخصصة للمنطقة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية.
- بناء قدرات مجموعات المجتمع المدني في المنطقة العربية من خلال رفع مستوى التوعية حيال أثر تحرير التجارة، وبناء تحالف وتشبيك إزاء مسائل التجارة وتبادل الخبرات مع منظمات المجتمع المدني من مناطق أخرى.

موجز عن الأنشطة الرئيسية لبرنامج التجارة والعولمة خلال 2006

في ضوء هذه المقاربة، تواصل «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» تنفيذ برنامج السنتين المتعلق بمسائل التجارة والعولمة تحت عنوان: «أثر تحرير التجارة الاقتصادي–الاجتماعي في المنطقة العربية». وقد بُدِأَ تنفيذ هذا المشروع في عام 2005 بدعمٍ من مؤسسة «فورد».

يهدف المشروع إلى:

- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني العربي المنخرطة في الحملات الإقليمية والدولية المتعلقة بالتجارة.
- الوصول إلى فهم أفضل لأثر اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والإقليمية والبينية على الصعيد الاقتصادي–الاجتماعي في المنطقة، وتكوين رؤية أوضح إلى الآليات الفعَّالة لمواجهة هذه التحدِّيات.
- خلق مجالات من الفرص لمشاركة أكثر فعالية من جانب منظمات المجتمع المدني العربي في عملية صنع القرار والمشاورات في صدد مسائل التجارة في المنطقة.

خلال عام 2006 أصدرت «الشبكة» نشرتين إلكترونيتين حول التجارة، واحدة في شباط (فبراير) والأخرى في نيسان (إبريل). وقد تضمنتا معلومات عن اتفاقيات التجارة ضمن إطار عمل «منظمة التجارة العالمية» والشراكة الأوروبية–المتوسطية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى المستويات البينية، ولاسيَّما التركيز على الاتفاقيات التي عُقدت مع الولايات المتحدة الأميركية[1].

أنتجت «الشبكة» حتى تاريخه ضمن هذا المشروع، سبع أوراق تلخيصية حول سياسات تحرير التجارة في المنطقة العربية، بما فيها أوراق عن البحرين والمغرب ومصر واليمن والسودان ولبنان والأردن. علاوة على ذلك، أنتجت أيضاً سبع نشرات إلكترونية وورقة موقف مفصَّلة حول مواقف البلدان العربية التفاوضية قبل انعقاد مؤتمر «منظمة التجارة العالمية» الوزاري في «هونغ كونغ».

١ مع اندلاع الحرب على لبنان في تموز (يوليو) لم تعد «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» قادرة على إنتاج النشرة التي كان يجب إصدارها، بسبب النقص الحاد في كوادرها الذي عانت منه خلال الفترة المذكورة. بيد أنَّ النشرة الإلكترونية تظل جزءاً من خطة عمل «الشبكة"، وهي تملك آفاقاً لتوسيعها وتطوير موضوعاتها.

وقد عملت «الشبكة» على المزيد من تطوير علاقاتها مع المنظمات الشريكة الرئيسية التي تعمل على مسائل التجارة. فقد نمَّت شراكة وثيقة مع «شبكة العالم الثالث» وأقامت علاقات متينة مع الأقسام العاملة على برامج التجارة في كلٍّ من «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) و«اللجنة الاقتصادية–الاجتماعية لمنطقة غرب آسيا» (ESCWA) وجامعة الدول العربية. كما تتشارك «الشبكة»، في الوقت الراهن، بنشاط، مع «شبكة عالمنا ليس للبيع» ودعم وصولها على المنطقة العربية.

علاوة على ذلك، ساهمت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» في نشوء تحالف وطني يتابع مسائل التجارة في لبنان يحمل اسم: «لبنان ليس للبيع». وتتضمن هذه المجموعة عدداً من منظمات التنمية وحقوق الإنسان المعنية بأثر انضمام لبنان إلى «منظمة التجارة العالمية» وغيرها من اتفاقيات التجارة على حقوق مجتمعات لبنان المحلية ومعايشها.

عن المشاورات الوطنية:

بعد تنظيم ورش العمل الوطنية في كل من البحرين ومصر خلال عام 2005، نظَّمت «الشبكة» ورش عمل أخرى خلال عام 2006 في المغرب (11 آذار/ مارس 2006) والأردن (15 حزيران/ يونيو 2006) واليمن (23 آب/ أغسطس 2006).

وقد عالجت ورش العمل هذه الأثر الاقتصادي–الاجتماعي الذي يخلفه تحرير التجارة على مختلف القطاعات الوطنية ودور مجموعات المجتمع المدني في المدافعة والنصر وبذل الضغط في مجالي مسائل التجارة والتنمية. وقد عُقدت ورشة عمل المغرب بالشراكة مع عضو «الشبكة» في هذا البلد «الفضاء الجمعوي»، فيما عُقدت ورشة العمل الأردنية بالشراكة مع المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، وفي اليمن بالشراكة مع المركز اليمني لحقوق الإنسان. وقد ضمَّ المشاركون ممثلين عن الحكومة والمجتمع الأكاديمي والوكالات الدولية، وخصوصاً الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام. وقد اتَّسمت عدة ورش عمل بمشاركة مفاوضين سابقين مدوا الورش بالكثير من

شكَّلت ورش العمل خطوةً مهمة نحو تبيان أهمية أن تتخذ مسائل التجارة مركزاً محورياً من النقاش في أوساط منظمات المجتمع المدني. كما قدَّمت أيضاً فرصة لاستقطاب الممثلين الحكوميين إلى مجال آفاق المجتمع المدني المتعلقة بمسائل التجارة والتنمية. إلا أنَّ ما يحتاجه كل بلد هو إستراتيجية متابعة جيدة للإبقاء على المنظمات في موقع المعرفة المحدَّثة والانتقال إلى العمل التحالفي الوثيق في هذين المجالين. وهذا يستلزم بالضرورة مزيداً من الموارد والقدرات البشرية في عملية المدافعة في مسائل التجارة والتزاماً أكبر على المستوى الوطني.

تجاربهم وخبراتهم أثناء التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة والتعلم من أخطائهم خلال العملية التفاوضية.

عن ورشة العمل الإقليمية للخبراء ومجموعات المجتمع المدني في ما خصَّ اتفاقيات التجارة الحرة

بالشراكة مع «شبكة العالم الثالث» وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظَّمت «الشبكة» ورشة عمل إقليمية لخبراء منظمات المجتمع المدني حول اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية. وقد عقدت ورشة العمل بين 9 و11 كانون الأول 2006 بالقاهرة.

وقد هدفت ورشة العمل إلى فتح حوار بين منظمات المجتمع المدني وبين الخبراء حول مسائل التجارة. والتركيز على إعادة النظر في بنية اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها البلدان العربية ومضامينها وآلياتها، وما إذا كانت هذه الاتفاقيات منسجمة مع أهداف المنطقة التنموية. كما نظرت ورشة العمل في أثر اتفاقيات التجارة الحرة البينية في مختلف المجالات ذات الأهمية التنموية والاقتصادية، بما في ذلك الصحة وحقوق الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار والوصول إلى السوق والمشتريات الحكومية.

وقد ضمت ورشة العمل أكثر من 55 مشاركاً واحتوت مشاركات ومساهمات من علماء وخبراء ومن منظمات المجتمع المدني ومن مسؤولين حكوميين عرب. وكانت اتفاقيات التجارة الحرة الرئيسية التي بُحثت اتفاقيات الولايات المتحدة مع مختلف البلدان العربية والاتحاد الأوروبي. وقد عُقدت هذه الاتفاقيات تحت شعار نظام التجارة العالمية ورعاية «منظمة التجارة العالمية»، مقارنة بتجارب مناطق العالم الأخرى في هذا المجال.

وقد بيَّنت المناقشات الشاملة التي جرت أن تحديد التنمية النيوليبرالي يتحدَّاه، في الوقت الراهن، النموذج التنموي الناشئ الذي يشدِّد على أنَّ: (1) الحكومات الوطنية

في ضوء المناقشات الشاملة لحظت التوصيات أنَّ الخطوات المستقبلية يمكن أن تنتقل نحو:

- **خلق المزيد من المساحات الفكرية والمنتديات للتناصح في شأن تجارة البلد المعني وبرامجه وإستراتيجياته التنموية.**
- **بناء القدرات في مجال معرفة اتفاقيات التجارة وفهمها، وكذلك بناء إستراتيجية تفاوضية ومهارات مدافعة ليتمتع بها المفاوضون الحكوميون ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.**
- **تعزيز المبادرات البحثية حول التجارة والتنمية في المنطقة العربية.**

وبرامج التنمية الوطنية تشكِّل ضرورة للتنمية؛ (2) الحكومات الوطنية تحتاج إلى مساحة سياسة قصوى ومرونة كبرى لمعالجة التحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه. وبالتالي، فإنَّ الحكومات الوطنية تحتاج إلى أن تكون لديها أجندات تنموية واضحة كي يتسنَّى لها توجيه الاقتصاد الوطني، ولكي يكون لها موقف أقوى ند مفاوضتها الكيانات الأكثر نفوذاً.

إنَّ تحديد التنمية البشرية لا يقتصر على المدخول وحسب، بل هو يتجاوزه إلى مؤشرّات ترتبط بالظروف المعيشية، كالصحة والتعليم والإسكان والمعرفة والمساواة والاستدامة. وقد عُكست هذه المقاربة في «إعلان الألفية» الذي أطلقته قمة الأفلية التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2000. وقد طرح الإعلان فيما بعد أهداف التنمية الألفية بما يمكن وصفه تتمة لمحاضر مختلف القمم التي انعقد خلال التسعينات. وفي عام 2005 جدد أمين عام الأمم المتحدة التأكيد على التزام المؤوسة الدولية بأهداف التنمية الألفية، وذلك من خلال ربط التنمية بالسلام والأمن وحقوق الإنسان.

أهداف التنمية الألفية باعتبارها أداة وليست غاية أو نهاية:

تعتبر «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» إن أهداف الألفية للتنمية هي أداة في يد منظمات المجتمع المدني للمدافعة والنصرة من أجل تغيير سياسات حكوماتها، وخصوصاً أنَّ كل البلدان العربية ملتزمة تحقيق الألهداف المذكرة بحلول عام 2015. وتعمل «الشبكة» في اتجاه رفع مستوى وعي منظمات المجتمع المدني حيال كيف يمكن لهذه الأهداف أن تكون أداة فعالة لحملات المدافعة والنصرة المتعلقة بدمج الأهداف في السياسات الاقتصادية–الاجتماعية الوطنية.

الشراكات من أجل التنمية؛ التعبئة الاستراتيجية لتنمية المنطقة العربية:

تمثِّل أهداف الألفية للتنمية وسيلة لتعزيز الشراكات بين كل من الحكومات والقطاعات الخاصة والمجتمعات المدنية، القائمة على تنسيق الجهود وتبادل المعلومات. بيد أنَّ ثقافة الشراكة تنعدم في البلدان العربية. لقد كان ذلك واضحاً خلال إعداد تقارير أهداف الألفية الوطنية، حيث لم يتسنَّ لمنظمات المجتمع المدني في معظم البلدان العربية المشاركة في هذه العملية.

شدد المشاركون علي ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية وثيقة، حيث تشارك منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في عملية صياغة تقارير الأهداف التنموية للألفية وتطبيقها.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن يكون لها دور في التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقويم، فضلاً عن وضع السياسات القائمة على حاجات مختلف الفئات الاجتماعية ومتطلَّباتها. وبالتالي، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تبني قدراتها على استراتيجيات المدافعة والنصرة لتحسين دورها وفعاليته وأثره على صنع السياسة المتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية.

في هذا السياق، تستثمر «الشبكة» كل جهودها لتعزيز بناء تحالف وطني للمجتمع المدني حول أهداف التنمية الألفية والسياسات التنموية. كما تعمل «الشبكة» أيضاً في اتجاه تقوية المشاركة العربية في التعبئة العالمية في ما يتصل بأهداف التنمية الألفية والعمليات التنموية.

في هذا الخط اضطلعت «الشبكة» بقسط ناشط كونها تشكل هيئة تنسيقية في «النداء العالمي ضد الفقر» (GCAP) منذ إطلاقه في عام 2004. فمع أكثر من 1500 منظمة من مختلف أنحاء العالم تدعو حكوماتها إلى التمسك بالتزامها حيال العمل على القضاء على الفقر، ترى «الشبكة» في هذه الحملة العالمية فرصة لإسماع صوت الهموم العربية على المستوى العالمي ولتقوية الصلات والروابط مع الحركات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فهذا طريق لتعزيز تعبئة المجتمع الإقليمي والوطني (القومي) في المنطقة العربية، من أجل سياسات تنموية ومخطَّطات للقضاء على الفقر موثوقة ومستدامة.

موجز عن الأنشطة الرئيسية لبرنامج التنمية خلال 2006

يشكّل عاما 2006 و 2007 عامين تنسيقيين لمتابعة أهداف التنمية الألفية. وسيشهد عام 2007 –كما شهد عام –2006 إنتاج جولة جديدة من التقارير الوطنية حول أهداف التنمية الألفية. علاوة على ذلك، يمثّل تاريخ 7 تموز (يوليو) 2007 تاريخاً مفصلياً بالنسبة إلى أنشطة المجتمع المدني، إذ يُعتبر موعد مراجعة التقدم المحقَّق في أهداف التنمية الألفية واستعراضه.

يهدف نشاط «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» في إطار عمل أهداف التنمية الألفية إلى ما يلي:

1. زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العربي المنخرطة في حملة أهداف التنمية الألفية في المنطقة العربية.

2. تعزيز التنسيق والتشبيك في أوساط منظمات المجتمع المدني العربي العاملة على هذه الأهداف.

3. الإسهام في تعزيز دور هذه المنظمات في ما يتعلق بالتقارير الوطنية العربية المتعلقة بالأهداف التنموية الألفية، وذلك من خلال تعظيم تحليل المنظمات لهذه التقارير والمساهمة في وضعها وصياغة مواقفها حيال المقترحات المقدَّمة في التقارير.

خلال عام 2006 واصلت «الشبكة» العمل على تنظيم ورش العمل الوطنية حول أهداف التنمية الألفية، وأقامت بالشراكة مع «مركز تدريب وبحوث المرأة العربية» («كوتر» CAWTAR) ورشة تدريب إقليمية حول حملات «أهداف التنمية الألفية». وبالإضافة إلى ذلك، فقد حافظت «الشبكة» على دورها ضمن «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» (GCAP).

عن الجلسات الوطنية الخاصة بأهداف التنمية الألفية

واصلت «الشبكة» سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية حول أهداف التنمية الألفية، حيث كانت بدأت في عام 2003 في عدة بلدان عربية. وقد قُصد من هذه المشاورات الإسهام في تعزيز عملية التآثُر (interaction) بين مختلف المعنيين المنخرطين في عمليات الأهداف التنموية الألفية، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

وهكذا، فقد نظَّمت «الشبكة» مشاورات في كل من البلدان العربية التالية: مصر، البحرين، السودان، اليمن، وذلك خلال عامي 2004 و2005؛ أما في عام 2006 فقد عقدت «الشبكة» ورشتا عمل في بيروت (11–12 نيسان/ إبريل) وفي عمَّان (2 شباط/ فبراير).

عن التدريب الإقليمي للمدربين على أهداف التنمية الألفية

نفَّذت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» تدريباً إحصائياً إقليمياً على أهداف التنمية الألفية في الرباط، بالشراكة مع «كوتر» وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و«إسباس أسوسياتيف».

وقد حضر الدورة التدريبية 36 مشاركاً قُسِّموا إلى مجموعتين تمثلان منظمات المجتمع المدني والإعلام. وقد أحدثت الدورة قيمة مُضافة مهمة من حيث مضمون المناقشات التي أُجريت على مدى ستة أيام. وقد هدف التدريب إلى اكتشاف السبل التي تستطيع من خلالها منظمات المجتمع المدني ممارسة المدافعة حيال الخطوات اللاحقة في تحقيق أهداف التنمية الألفية وإنشاء مجموعة جيدة الاطلاع من الناشطين المدرَّبين في هذا المجال التنموي.

تضمَّنت ورشة العمل التدريبية ثماني عشرة جلسة ركَّزت على خلفية أهداف التنمية الألفية والسياسات التنموية وصنع قرار السياسة العامة والأقنية التي تؤثر فيه والمهارات الإحصائية التي يُحتاج إليها في قراءة مؤشرِّات أهداف التنمية الألفية وتحليلها وإعدادها، والتدريب العملي باستخدام برنامج «DevInfo»، والتدريب على مهارات التشبيك والمفاوضات وبناء القدرات والعمل مع الإعلام في مجال الأهداف التنموية وعلى العمل على المشروعات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى شن الحملات المتعلقة بالأهداف التنموية.

لقد كان التدريب تجربة فريدة في تكثيف برنامج تدريبي حول أهداف التنمية الألفية، بما في ذلك المقاربات النظرية حيال الأهداف المذكورة والمعرفة الإحصائية والأدوات العملية. وستعمل «الشبكة» على إعداد كراس/دليل تدريبي مبني على أساس البرنامج التدريبي الذي استُند إليه في الورشة.

عن «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» (GCAP)

منذ عام 2005 تقوم «الشبكة» بدور المنسِّق الإقليمي لـ «الحملة العالمية لمكافحة الفقر». وقد أسهمت «الشبكة» في إنشاء تحالفات وطنية لحملة ودعمتها في عدة بلدان عربية، بما فيها فلسطين والإمارات العربية المتحدة والسودان واليمن والأردن والمغرب والجزائر وتونس. هذا، ونظمت «الشبكة» اجتماعات إقليمية للحملة في القاهرة (2005) والسودان (2006) واجتماعاً دولياً في بيروت (2006).

اجتماع «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» العالمي الثاني

نظَّمت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» في بيروت بين 13 و15 آذار (مارس) 2006 اجتماع «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» العالمي الثاني. وقد جمع المؤتمر 175 موفداً من أكثر من 80 بلداً. وقد جدد المشاركون التزامهم العمل في الحملة لعام 2007 واعتماد الشريط الأبيض رمزاً للتضامن في مكافحة الفقر. وأصدر الاجتماع «إعلان بيروت» الذي جدَّد النداء وأقر يوم 17 تشرين الأول (أكتوبر) يوماً عالمياً للفقر، كون يوم التعبئة العالمي الذي تعتمده تحالفات «الحملة العالمية» يقع في هذا اليوم.

اجتماع «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» الإقليمي (المنطقة العربية) الثاني

نظَّمت «الشبكة» كذلك اجتماع التحالفات الوطنية التابعة لـ «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» الثاني في المنطقة العربية، وكان ذلك في الخرطوم بالسودان بين 15 و17 أيلول (سبتمبر) 2006. وقد جمع الاجتماع ممثلين لتحالفات «الحملة العالمية» الوطنية من السودان والأردن وفلسطين وسورية وتونس، بالإضافة إلى ممثلين عن المكتب التنفيذي لشبكتنا وعدد من المنظمات السودانية المهتمة بمتابعة الموضوع.

ونتيجة لتوصية الاجتماع فقد أسَّست «الشبكة» موقعاً شبكياً إلكترونياً تابعاً للحملة العالمية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية www.gcaparabregion.net، وهو عبارة عن أداة لتعزيز التواصل والاتصال والتشبيك بين التحالفات الوطنية ويوفر المعلومات حول الحملات التي تشنُّها «الحملة العالمية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية.

المشروع الوطني النموذجي: «التنمية في لبنان القضاء على الفقر، المساواة الجُنوسِيَّة، مشاركة الشباب: دور المنظمات غير الحكومية واللاعبين الآخرين».

بالشراكة مع «أوكسفام كيبيك» /الصندوق الكندي للتنمية الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدأت «الشبكة» في عام 2005 برنامج السنتين في لبنان، وهو يرمي إلى تعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني حول السياسات التنموية. بداية كان هذا المشروع قد بُنِيَ على أساس من ثلاثة مسارات: مؤتمرات رفع مستوى التوعية الوطنية، وطاولات مستديرة للتخطيط الإستراتيجي الإقليمي، ومكوِّن بناء قدرات وتدريب. وقد عمل المشاركون على تطوير خصائص ومميزات

لإستراتيجية وطنية للقضاء على الفقر والمساواة الجُنُوسِيَّة ومشاركة الشباب، وذلك من وجهة نظر المجتمع المدني.

في عام 2005 نفَّذت «الشبكة» مؤتمرين وطنيين حول القضاء على الفقر وتحقيق المساواة الجُنُوسِيَّة في لبنان. وفي عام 2006 نظَّمت «الشبكة» بالتعاون مع «المجموعة اللبنانية للحركة الاجتماعية» مؤتمراً وطنياً حول مشاركة الشباب. وقد حضر المؤتمر أكثر من 250 مشاركاً جاؤوا من مختلف المناطق اللبنانية. وقد تصدَّى الحضور لعدة موضوعات توثر مباشرة على الشباب اللبناني، كمسائل العمالة والأمن الاجتماعي والتعليم والعائلة والفقر.

في فترة ما بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان خلال تموز (يوليو) 2006، أعيد النظر في أهداف المشروع الأصلية لتلائم الوضع والتحديات الناجمة. وترمي الأهداف الرئيسية للخطة المعاد النظر فيها إلى تعزيز المشاركة الناشطة للمجتمع المدني في إعادة التأهيل وإعادة الإحياء والإعمار والجهود الإصلاحية الشاملة في لبنان ضمن إطار عمل رؤية بعيدة المدى لحاجات التنمية في البلد.

في 16 و17 كانون الثاني (يناير) نظَّمت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» مؤتمر مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعادة الإحياء والتنمية في لبنان». وقد جمع المؤتمر أكثر من 257 مشاركاً توزَّعوا بين المنظمات غير الحكومية اللبنانية الوطنية والمحلية وممثلي السفارات والوكالات والصناديق الدولية ووفود الوزارات والبلديات.

وقد نُظِّم المؤتمر في ستة مسارات قطاعية: (1) بني المجتمعات المحلية التحتية، بما في ذلك المياه والصحة العامة (sanitation)؛ (2) المعايش/ التنمية الاقتصادية (باستثناء التنمية الزراعية)؛ (3) المعايش/ التنمية الزراعية؛ (4) الخدمات الاجتماعية الأساسية/ الصحة والتعليم؛ (5) إعادة دمج المجموعات الضعيفة المعرَّضة والمصالحة والمساعدة في نزع الألغام؛ (6) التخطيط المُدُني (الحضري) والبيئة.

وقد شكَّل المؤتمر المرحلة الأولى من المشروع المعدَّل. وأسهم في جمع اللاعبين المختلفين العاملين في ميدان التنمية بين القطاعات المختلفة وإرساء أسس لوضع خريطة أكثر تطوراً للاعبين. وقد بينَّ أيضاً حاجات اللاعبين المختلفين والمجموعات المرتبطة بعضها مع بعض وتوصياتهم والرفض التمويلية الممكنة.

ستسهم مُخرَجات المؤتمر الدولي في التحضيرات للمرحلة الثانية من المشروع التي ستجمع مختلف المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية في مؤتمر الموضوعات المتقاطعة الوطني لإعادة تأهيل لبنان وتنميته. وستقوم العملية على التقويمات الإقليمية والطاولات المستديرة التي ترمي إلى تحديد الحاجات والأولويات في مختلف المناطق اللبنانية.

ورشة العمل الإقليمية الشبابية؛ تحدِّيات مشاركة الشباب في المنطقة العربية في عمليات صنع القرار

بالنظر إلى التزاماتها بمسائل الشباب والتعبئة، نظَّمت «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» ورشة عمل شبابية استغرقت أربعة أيام في بيروت بين 4 و7 كانون الأول (ديسمبر) 2006. وقد جمعت الورشة واحداً وعشرين ناشطاً شاباً من عشرة بلدان مختلفة، بما في ذلك الأردن والبحرين وسورية والمغرب وفلسطين واليمن والسودان ومصر وتونس، بالإضافة إلى شباب من عدة مناطق لبنانية. وقد شاركوا في جلسات التدريب والمناقشات حول مسائل المتعلقة بمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، والتركيز على آليات المدافعة وتنظيم الحملات باعتبارها أدوات تمكينية.

وقد ألقت ورشة العمل الضوء على التحديات المشتركة التي تواجه الشباب في المجتمعات العربية وأهمية المدافعة المشتركة والتشبيك بينهم من المنطقة العربية. هذا النشاط يقدِّم خطوة أخرى نحو انخراط شبابي أكثر هيكلة ضمن «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية»

خلص المشاركون إلى ما يلي: عُينت درجة مرتفعة من مشاركة الشباب في القطاع غير الحكومي والمجتمع المدني، مقارنة بدرجة أضعف في الأحزاب السياسية وضمن منظمات الجوار والمجتمع المحلي.

المشكلة المشتركة التي حدّدتها المجموعات المتنوعة باعتبارها معوِّقاً يواجه دور الشباب في البلدان العربية هي «البطالة والفقر».

برامج «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» في مجال الديموقراطية والإصلاحات

تشهد المنطقة العربية تحولاً يمثّل تحديات حاسمة، فضلاً عن فرص لمستقبل مختلف لبلدان المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالإصلاح مسألة مسلَّمٌ بها وهي ضرورة غير خاضعة للأخذ والرد، كما لا يمكن تحقيقها من دون دور ناشط وفعال تضطلع به منظمات المجتمع المدني، باعتبارها شريكاً معنياً بعملية التغيير. وينبع انخراط «الشبكة» في مسائل الديمقراطية من الاعتقاد بأنَّ ثمَّة رابطاً قوياً يجمع بين تحقيق التنمية المستدامة وتمتين العمليات الديمقراطية وتمكين دور المجتمع المدني، وهذه كلها تتوازى ورؤية الأمم المتحدة حول ربط السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية بعضها ببعض.

«لا تحتاج البلاد أن تنتظر لتكون ملائمة من أجل الديمقراطية، ولكن أن تصبح ملائمة من خلال الديمقراطية»

أمرتيا سان

دور منظمات المجتمع المدني في المدافعة والنصرة:

تؤمن «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» إيماناً قوياً بضرورة إقامة علاقة ثلاثية صحية وكفوءة بين كل من منظمات المجتمع المدني والبرلمانات والحكومات، يمكن أن تؤدّي إلى إرساء قواعد تعاون بناء وشراكة محتملة. وهذه العملية حيوية لتنمية فهم قوي ومتماسك لتحديات الدمقرطة التي تواجهها المنطقة العربية، وللشروع في اعتماد وسائل وصيغ فعالة وكفوءة للتعامل مع هذه التحديات. وبالمقابل، تستثمر «الشبكة» كل جهودها في ما يؤول إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز القدرات لدى مختلف منظمات المجتمع المدني في سعيها إلى تعظيم دورها في ما يتجاوز عملية تقديم الخدمات وصولاً إلى ممارسة المدافعة والنصرة والضغط لتغيير السياسات. كما تدعم «الشبكة» وبقوة تمكين دور منظمات المجتمع المدني وتحسينه في عملية مراقبة بناء الديمقراطية.

مقاربة شاملة للإصلاح:

تدرك «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» أنَّ عملية الإصلاح يجب أن تكون عملية شاملة؛ فلا يمكن الفصل بين الإصلاحات السياسية وعملية الإصلاح الاقتصادي–الاجتماعي كما لا يمكن فصل الإصلاحات الاقتصادية والإجتماعية عن العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق الفكري، ترى «الشبكة» قيمة مضافة في المساهمة بمراقبة السياسات الوطنية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج منظمات المجتمع المدني.

«الديموقراطية ليست سوداء ولا حمراء. الديموقراطية رمادية اللون، وهي تفضل وتختار العادية على الامتياز، والقساوة على النبل، والوعد الفارغ على التنافس الكامل... إنها العيب الأبدي، وهي خليط من الإثم والشيطانية وأعمال القرود. وهذا هو السبب في أن الباحثين عن المدينة الفاضلة والمجتمع العادل الكامل لا تعجبهم الديموقراطية. فالديموقراطية وحدها، بامتلاكها القدرة على مساءلة نفسها، تتمتع بالقدرة على تصحيح أخطائها هي»

آدم ميشنيك

علاوة على ذلك، ثمَّة دور جوهري أساسي للثقافة في المنطقة العربية للتأثير في مختلف البُنى التي تتراوح بين التَّأثُر (interaction) الشخصي وبين المؤسسات الحاكمة. وهذا يؤدِّي بالشبكة إلى النظر إلى الثقافة باعتبارها عاملاً حاسماً في عملية الإصلاح ودعم عملية الدمقرطة، حيث يتمتع المواطن العربي بحرية الاعتقاد والتفكير والتعبير. على أنه ينبغي احترام التقاليد والتنوع على نحو لا يعرقل تنمية قدرات المواطنين ومرواحتهم أسرة صرامة الماضي. وبالمقابل، ليس هناك تناقض بين خصوصية المنطقة وبين تطبيق مبادئ الديمقراطية القائمة على المواطنة والمشاركة الناشطة.

كما تقر «الشبكة» بأهمية الانفتاح والحوار بين كل القوى الاجتماعية والسياسية في عملية الإصلاح، وهي بالتالي تؤكد على ضرورة الدخول في حوار مع الحركات الإسلامية التقدمية في المنطقة. وهذه العلاقة ينبغي أن تكون قائمة على قاعدة من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعليها أن تضمن الحقوق والواجبات والمساواة بما يؤول إلى تجنب اندلاع النزاعات في المجتمعات العربية وتشرذمها. وبالفعل، يتبدَّى دور الحركات الإسلامية وأثرها في المجتمعات العربية المتعاظمان مع مرور الوقت؛ ويجدر بالتالي أن تُمنح المساحة والصوت ضمن عملية التغيير إذا ما كانت مؤيدة لأجندة الديمقراطية، كي يُضمن إصلاح ديمقراطي سليم ومتين. فاستثناء مشاركتها لن يكون واقعياً وليس بالديمقراطي في حد ذاته، وهو بالتالي يناقض إحدى أفكارنا الرئيسية.

شراكة «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» من أجل الديموقراطية:

بناءً على توجهاتها في مجال الاصلاحات والديموقراطية، تسعى «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» إلى إقامة علاقات التعاون والشراكة مع المبادرات والمنظمات التي تشاركها مبادئ فهمها للتغييرات والإصلاحات الديمقراطية والعمل عليها. وبالتالي، فإنَّ «الشبكة» منخرطة في عملية «المنتدى الدولي للمجتمع المدني حول الديمقراطيات» (ICSFD) الذي تدعمه الأمم المتحدة ويصبح مستداماً على نحوٍ متزايد. كما أنَّ «الشبكة» توازي عملها مع هذه العملية، أخذا بعين الاعتبار الإيمان المشترك بعلاقة ثلاثية ما بين الحكومةً والبرلمان والمجتمع المدني. وكذلك نشر القيم الديمقراطية وتمكين منظمات المجتمع المدني.

موجز عن الأنشطة الرئيسية لبرنامج الديموقراطية والإصلاحات خلال 2006

«شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» بوصفها أمانة إقليمية لمنتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية (ICSFD–2006).

أسِّس «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» خلال انعقاد مؤتمر المجتمع المدني الموازي للمؤتمر الدولي الخامس للديموقراطيات الجديدة والمستجدة (ICNRD–5) الذي انعقد في أيلول 2003 في «أولان باتور» بمنغوليا (www.icnrd5–mogolia.mn). و«منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» عبارة عن شبكة من ممثلي المجتمع المدني التي ترمي إلى التأكيد على قيم الديموقراطية وترويج الحكم الديموقراطي الفعَّال بتقوية التعاون في ما بين منظمات المجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تدعم «الشبكة» عملية «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» وتؤمن بعمليته الثلاثية التي تسعى إلى إيجاد رابط مع المجتمع المدني والبرلمانات والحكومات. وبالتالي، فإنَّ «الشبكة» تسهم بوصفها عضواً في لجنة التوجيه الدولية التي حضرَّت لانعقاد المنتدى في الدوحة بقطر خلال عام 2006.

إحدى توصيات المتابعة الرئيسية الناجمة من مؤتمر «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» تكمن في تطوير مؤشرّات للديموقراطية تقوم مقام أدوات لقياس الديموقراطية وتقويمها في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد تبرز الحاجة إلى تأسيس (أ) مرصد أو راصد عربي من شأنه أن يركِّز على مجمل عملية الدمقرطة بمزاوجتها مع (ب) المراصد الوطنية التي ستبني عملها على مؤشرّات الديموقراطية، بالاعتماد على أولويات وحاجات وطنية وإقليمية.

ونظَّمت «الشبكة» اجتماعاً عربياً إقليمياً لـ «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» في الدوحة بين 17 و18 حزيران (يونيو) 2006، بالتنسيق مع وزارة الخارجية القطرية ولجنة حقوق الإنسان الوطنية في قطر.

علاوة على ذلك، انخرطت «الشبكة» بنشاط في المنتدى الرئيسي الذي انعقد بين 29 تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2006 في قطر حيث جرت ثلاث فعاليات:

1. مسار حول تقوية الديموقراطية ركَّز على تقويم الديموقراطية وأدوات ترويجها وتعزيزها.

2. مسار تشبيكي إقليمي حول المنطقة العربية والشرق الأوسط، ركّز على تنفيذ عمليات «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» و«المؤتمر الدولي للديموقراطيات الجديدة والمستجدة»، فضلاً عن الوضع الديموقراطي في المنطقة.

3. فعالية جانبية قوامها التنسيق مع «آكشن آيد» (Action Aid) و«مبادرة بريدج» (Bridge Initiative) حول دور الحكم والمدركات الثقافية ودور الإعلام ضمن إطار عمل التغيرات الديموقراطية الحادثة في العالم. وقد أدمجت هذه الفعالية مع مسار نظّمه «منتدى مونتريال الدولي» الذي ركّز على بناء الجسور II: ربط المجتمع المدني من بلدان منظمة الدول الإسلامية وغيرها من المنظمات الإسلامية بمجال متعدد الأطراف.

وقد انتُخبت «الشبكة» مع الجمعية التونسية لديموقراطية المرأة عضوين ممثلين للمنطقة العربية في لجنة التوجيه الدولية التابعة لقمة «منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية» المقبلة، التي يُقترح عقدها في أميركا اللاتينية.

التعاون بين «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» وبين منظمة «آكشن آيد»؛ مسائل الحكم والثقافة والديموقراطية في المنطقة العربية.

في سياق عملها على الديموقراطية ومسائل الإصلاح، طورت «الشبكة» علاقات تعاون مع «آكشن آيد» للعمل على الربط بين مسائل الحكم والثقافة والديموقراطية. وفي هذا السياق وُضعت دراستان بحثيتان.

حملت الدراسة الأولى عنوان «الدمقرطة في البلدان العربية: مقاربة مقارنة بين المبادرات الدولية والإقليمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)»، وعالجت ما يلي: (1) مختلف المبادرات العربية والأجنبية وعلاقتها بمفاهيم حقوق الإنسان والسلام والأمن، إلخ...؛ (2) أحاسيس ومدركات العرب حيال هذه المبادرات وأثر هذه الأخيرة على البلدان العربية؛ (3) تقويم آليات مبادرات الإصلاح. وهذه الدراسة وضعها السيد صلاح الدين الجورشي من تونس.

أما الدراسة الثانية فحملت عنوان «دور المجتمع المدني إزاء الديموقراطية والحاكمية في المنطقة العربية: أثر متصاعد أو زائل؟ وهي تتصدّى لدور المجتمع المدني في دفع المبادرات الإصلاحية والديموقراطية في المنطقة، فضلاً عن قدراتها على القيام بتقويم مبادرات منظمات المجتمع المدني الإصلاحية وتوصياتها القائمة ووسائل تقوية هذه الأخيرة. وقد وضع هذه الدراسة السيد سناء أبو شقرا من لبنان.

دليل جمع المعلومات عن العملية الانتخابية www.epicproject.org

صنَّفت «الشبكة» دليلاً/ كراساً أعدته الجمعية الدولية لمساعدة الانتخابات «أيديا» (IDEA) بالتعاون مع الشركاء الإقليميين في مشروع «دليل جمع المعلومات عن العملية الانتخابية» وجامعة «مونتريال»، الذي يتصدَّى لقوانين إدارة الانتخابات العالمية وممارستها، استناداً إلى البيانات التي يجمعها مشروع «إيبيك»/ EPIC – Election Process Information Collection.

وتتضمن قاعدة بيانات «إيبيك» مختلف الموضوعات ذات الصلة، كالنظم الانتخابية وإطار العمل القانوني والإدارة الانتخابية وإزالة الحدود وتثقيف الناخب وتسجُّله والعمليات الاقتراعية والأحزاب والمرشحين وعد الأصوات والإعلام والانتخابات.

والهدف الأساسي من إصدار هذا الكراس المنهجي الذي يضم ما بين 12 إلى 15 دراسة إقليمية، هو تعميق المعرفة العامة حول إدارة الانتخابات والتركيز خاصة على العناوين ذات المظاهر الإقليمية الخاصة ولفهم الاتجاهات الإقليمية ومجالات التنمية.

وقد ساهمت «الشبكة» في الدليل بدراسة إقليمية حول العمليات التصويتية (الاقتراعية) في كل من لبنان وفلسطين ومصر. كما ضمت الدراسة مرجعاً صغيراً لموضوع تثقيف الناخب، وهذه مسألة جد مهمة تسبق العمليات الاقتراعية.

تطوير برنامج إقليمي حول الإصلاحات الإقتصادية–الإجتماعية في المنطقة العربية

بناءا على عمل «الشبكة» حول مواضيع الإصلاحات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي، طورت «الشبكة» مشروع إقليمي حول الإصلاحات الاقتصادية–الاجتماعية يهدف إلى تقوية مفهوم إرساء وتنمية الديموقراطية في العالم العربي بتفعيل حوار شفاف،عملي، وبناء حول الإصلاحات الضرورية والموجب إتخاذها بين جميع الشركاء (مؤسسات الدولة– المؤسسات الإقتصادية–المجتمع المدني) على الصعيدين المحلي والإقليمي.

«لا يجب إستخدام التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها الشرق الأوسط كأعذار لتفادي التعامل والتعاطي الملح مع المشاكل الإجتماعية–الإقتصادية التي تواجه هذه المنطقة»

د. سفيان عليسا «ما وراء السياسة»

مؤسسة كارنجي

تشمل مؤشرات المشروع:

1. توعية منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية على حقوقهم الاقتصادية–الاجتماعية، شرح واقع هذه الحقوق وإبراز الإصلاحات الضرورية في هذا السياق

2. تنمية قدرات هذه المجموعات بإجراء البحوث والحوار المتعدد الأطراف لتفعيل وإنماء دورهم نحو مزيد من الجهود الكفوءة لصياغة أجندة إصلاحية إقليمية.

3. رقابة السياسات الاقتصادية–الاجتماعية عبر برامج منظمات المجتمع المدني لوضع إستراتيجية متابعة.

4. تفعيل التشبيك وبناء التحالفت بين المجموعات المختصة.

يشمل المشروع:

1. حوار وطني ونقاش في ما بين مجموعات المجتمع المدني بمصر ولبنان والمغرب والبحرين والسودان واليمن والأردن.

2. حوار بين مجموعات المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي

3. حوار بين مجموعات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة

4. إستراتيجيات للتواصل وتحليل وإصدار المعلومات تكون فعالة ومنظمة

في مناقشة الإصلاحات الاقتصادية–الاجتماعية، سيركِّز المشروع على أربعة عناوين رئيسية للديموقراطية؛ وستكون هذه تركيز التحليل والمناقشات المُجرَاة على امتداد المشروع، وستعتمد وجهة نظر تنطلق من العدالة الاجتماعية. وهي تشمل ما يلي:

1. مفهوم الدولة ودورها؛ ويضم هذا العنوان وظيفة الدولة المنعكسة في سياسات الأمن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والنظام الضريبي المناسب، فضلاً عن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك العلاقة في ما بين المجتمع المدني والدولة.

2. الإصلاحات المؤسَّسِيَّة؛ بما في ذلك الإصلاحات الضرورية للنظام القضائي وسياسات الاستثمار والمؤسسات ذات الصلة، بالإضافة إلى تقويم المؤسسات الإقليمية الموجودة.

3. البطالة (التي تمثل تحدِّياً ذا أولوية بالنسبة إلى المنطقة؛ تناقش من خلال النظر في سياسات النمو الاقتصادي وإستراتيجيات السوق والعلاقة مع إستراتيجيات التعليم، فضلاً عن مُتَاحِيَّة الموارد والبيئة الاستثمارية الملائمة.

4. دور الدين؛ بما في ذلك العلاقة بين كلٍّ من الدين والدولة، وأثر ذلك في دور المرأة، وأثره على تعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية والحقوق الاجتماعية أو إحباطها (وبصورة رئيسية تلك العائدة للنساء والجماعات الضعيفة الأكثر تعرُّضاً)، وتأثيره على مفاهيم المواطَنة والتنوُّع والعدالة.

المشروع: كل المشاريع
العملة: دولار أميركي

أ. مصاريف عام 2006:

الشرح	المصاريف الفعلية
المصاريف الادارية	72.208.00
التشبيك	50.939.00
المعلوماتية والاتصال	28.360.00
برنامج التنمية	128،075.11
برنامج العولمة والتجارة	71،526.62
برنامج الديمقراطية	30.531.00
برنامج الشباب	27.515.00
اجتماع «الحملة العالمية لمكافحة الفقر» العالمي الثاني والاجتماعات الموازية	211.559.00
اجتماع الراصد الاجتماعي	6.082.00
التضامن	8.738.00
مجموع مصاريف عام 2006	**635.534.00**

ب– إيرادات عام 2006:

الشرح	المداخيل الفعلية
رصيد مدوّر من العام 2005	**44.763.97**
مداخيل 2006:	
المساعدات الشعبية النروجية	8.848.00
فورد فونديشن	125.000.00
أوكسفام– تضامن	51.134.84
أوكسفام كيبيك	59.848.00
هنريخ بل	11.983.86
ممولي اجتماع «الحملة العالمية لمكافحة الفقر»[2]	211.558.31
الراصد الاجتماعي	25.996.93
أكشن إيد	49.983.86
اللجنة الوطنية لحقوق الانسان	34.268.79
برنامج الامم المتحدة للتنمية	43.745.00
نوفيب	47.991.93
مداخيل أخرى	57.582.60
مجموع مداخيل عام 2006	**772.706.10**

الرصيد في 31/12/2006 [3]	**137.172.10**

2– هذا المبلغ خصص لتنظيم الاجتماع الدوري للحملة العالمية لمكافحة الفقر والذي انعقد في شهر آذار ظ مارس 2006 في بيروت، وهو مبلغ مخصص لمناسبة واحدة فقط.

3– المبلغ المدور من العام 2006 هو نتيجة ارجاء تنفيذ بعض النشاطات للعام 2007 بسبب الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان خلال صيف 2006 ونتائجها، خاصة النشاطات التي كانت مبرمجة للتنفيذ في لبنان.